



بسم الله الرحمن الرحيم
باسم الشعب
" الدائرة الإدارية "

بجلستها المنعقدة علنا صباح يوم الأحد 25 رمضان
الموافق 1372/11/7 و.ر (2004 ف) بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس .

برئاسة المستشار الاستاذ : الطاهر خليفة الواعر
وعضوية المستشارين الاساتذة : فوزى خليفة العابد
: الشريف علي الزهرى

وبحضور رئيس النيابة الأستاذ : ناصر المهدي حمزة
ومسجل المحكمة الأخ : الصادق ميلاد الخويلدي

أصدرت الحكم الآتى

في قضية الطعن الإداري رقم 48/21 ق

المقدم من : حمد مراجع بلقاسم العيسى

وكيله المحامى : سالم عبدالسلام عبيده

ضد : الممثل القانوني لصندوق الضمان الاجتماعي

وتنوب عنهم : إدارة القضايا

عن الحكم الصادر من محكمة استئناف بنغازي - الدائرة الإدارية -

بتاريخ 2000/12/12 ف - فى القضية الادارية رقم 28/134 ق -

بعد الإطلاع على الأوراق وتلاوة تقرير التلخيص وسماع المرافعة وأقوال نيابة النقض وبعد المداولة قانونا .

الوقائع

اقام الطاعن الدعوى الادارية رقم 28/134 ق امام دائرة القضاء الادارى
بمحكمة استئناف بنغازى طلب فيها الغاء قرار لجنة المنازعات الضمانية فرع
بنغازى رقم 16 لسنة 1999 وبالحقيته فى احتساب مقابل العمل الاضافى ضمن



الضمانى قال شرحا لها ان صندوق الضمان الاجتماعى استوفى
الضمانى عن عمله الاضافى خلال الفترة من 1996/1/1 ف الى 31
1996/10 ف إلا انه رفض احتساب ذلك العمل الاضافى فى تسوية معاشه
الضمانى وانه نازع فى هذا القرار امام اللجنة المذكورة التى اصدرت قرار
المطعون فيه برفض منازعته .
نظرت المحكمة الدعوى وقضت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه
موضوعا .
وهذا هو الحكم المطعون فيه .

الإجراءات

بتاريخ 2000/12/12 ف صدر الحكم المطعون فيه، وبتاريخ 2001/1/15 ف
قرر محامى الطاعن الطعن فيه بالنقض بالتقرير به لدى قلم كتاب المحكمة العليا
أرفق به مذكرة باسباب الطعن واخرى شارحة وصورة من الحكم المطعون فيه
وسند وكالته ومستندات اخرى اشار اليها على غلاف الحافظة مسددا الرسم
ومودعا الكفالة ، وبتاريخ 2001/1/16 ف اعد اصل ورقة اعلان الطعن معلنة
لدى ادارة القضايا .

بتاريخ 2001/2/20 ف اودعت ادارة القضايا مذكرة بدفاعها .
قدمت نيابة النقض مذكرة برأيها القانونى انتهت فيها الى الراى
بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .
وضع المستشار المقرر تقرير التلخيص، وحددت جلسة 1372/10/24 و.ر.
لنظر وسمعت الدعوى على النحو المبين بمحضرها ، وحجزت للحكم لجلسة
اليوم .

الأسباب

حيث ان الطعن قد استوفى اوضاعه القانونية فهو مقبول شكلا .
وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون
والقصور فى التسبيب بقوله ان المواد 31 ، 33 ، 34 ، 1/35 من لائحة التسجيل
والاشتراكات والتفتيش الصادرة بقرار اللجنة الشعبية العامة رقم 1089 لسنة
1991 ف التى برر بها الحكم المطعون فيه رفض الطعن تتعلق بالاجراءات
والضوابط التى يتحدد بمقتضاها الدخول المفترض للعامل لحساب نفسه وليس باصل
النزاع وهو احتساب العمل الاضافى فى تسوية المعاش الضمانى الذى يجد اساسه
فى ان سداد الاشتراكات الضمانية عنه يقابله حق التمتع بالمنفعة التى يقررها
القانون وهو احتسابه ضمن مكونات المعاش الضمانى .



هذا النعي غير سديد ذلك ان الاشتراكات بالنسبة للشركاء
وفقا لنص المادة 32 من القانون رقم 13 لسنة 1980
بشان الضمان الاجتماعي ، على اساس دخل مفترض يختاره كل منهم من
بين قائمة للدخول المفترضة تضعها لائحة التسجيل والاشتراكات مع مراعاة القواعد التي
تتضمنها هذه اللائحة ، وان لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش جددت في
مادتها 31 قائمة للدخول المفترضة وفي مادتها 33 نصت على انه متى تم اختيار
الدخل المفترض واعتماده من السلطة المختصة فانه يظل مستقرا لمدة سنة على
الاقل ولا يجوز تغييره خلال هذه المدة . ومفهوم هذه النصوص ان الدخل
المفترض للشريك أو العامل هو مجموع الدخل الذي يسوى على اساسه المعاش
الضمانى وليس جزءا منه ، بمعنى ان مقابل العمل الاضافى مثلا يمكن ان يكون
احد عناصره ومكوناته وليس رقما مستقلا عنه فى تسوية المعاش الضمانى .
لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت فى مدوناته ان الطاعن قد
اختار دخله المفترض وهو 450 دينارا شهريا وان هذا الدخل ثم على اساسه
تسوية معاشه الضمانى وانه لا ينال من صحة هذه التسوية مطالبة الطاعن ادخال
مقابل عمله الاضافى فيها لان ذلك الدخل المختار يظل مستقرا لمدة سنة على
الاقل ولا يجوز تغييره خلال هذه المدة ، فانه يكون قد طبق القانون على وجهه
الصحيح ويكون النعي عليه قائما على غير اساس يتعين الرفض .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزامت الطاعن
بالمصاريف .

المستشار

المستشار

المستشار

الشريف علي الازهرى

فوزى خليفة العابد

الطاهر خليفة الواعر

نصير الدائرة

عضو الدائرة

رئيس الدائرة

مسجل المحكمة

الصادق ميلاد الخويلدى

غادة ..